



البترول الجزائري نعمة تكاد تتحول إلى نقمة

● بقلم الأستاذ سليمان ناصر ●

في أواخر شهر جوان من سنة 2002 نظمت الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين ملتقى دوليا بقصر الثقافة بالجزائر العاصمة حول مساهمة الجالية الجزائرية في التنمية الوطنية ، وقد ناقش الملتقى طيلة يومين سبل تفعيل المساهمة الاقتصادية لجاليتنا بالخارج ، وكيفية تنظيمها وتحسيسها بالدور التنموي المنوط بها تجاه الوطن ، وذلك على غرار العديد من البلدان العربية والإسلامية أو حتى من العالم الثالث ، وخرج بتوصيات هامة نرجو أن تجد سبيلها إلى التطبيق في الميدان .



إن أهم ما يمكن أن يستنتجه المتتبع لأعمال ومداخلات الملتقى هو أن جاليتنا بالخارج - والتي يتمركز معظمها بأوروبا وخاصة فرنسا - بعيدة كل البعد عما يمكن أن تساهم به أية جالية في المجهود الاقتصادي والتنموي لوطنها ، فعلى سبيل المثال بلغت تحويلات الجزائريين المقيمين بالخارج إلى الوطن من العملة الصعبة حسب أحد المتدخلين 110 مليون دولار ، وحسب متدخل ثان 120 ، وفي ثالث 130 مليون دولار سنويا ، وفي إجابته على سؤال يتعلق بنفس الموضوع طرحته على سعادة سفير المغرب بالجزائر أكد لي أن تحويلات الجالية المغربية المقيمة بالخارج إلى وطنها بلغت حوالي ثلاثة مليارات دولار سنة 2001 !!! .

المهاجر المغربي يجد من التسهيلات ومن التشجيع المعنوي لتحويل أمواله إلى وطنه ما لا يجده الجزائري ، والذي يفضل استثمار أمواله في مشاريع أو في أسهم شركات ، أو حتى في حسابات مصرفية خارج الوطن ؟ إننا نكاد نرجح بل نجزم أن الاحتمال الثاني هو الأقرب إلى الواقع، إذ أننا في الجزائر وباختصار

السابقة بالنسبة للجزائري وهو 120 مليون دولار نجد أن ما تحوله الجالية الجزائرية إلى وطنها من عملة صعبة يساوي 4 ٪ فقط مما تحوله الجالية المغربية إلى المغرب ، وهي نسبة ضعيفة جدا تطرح أكثر من علامة إستفهام !! .

فهل يعني هذا أن المواطن المغربي أكثر حبا لوطنه من الجزائري ؟ أم أن

وباجراء مقارنة بسيطة بين البلدين الجارين - والمتساوين تقريبا في عدد السكان مع زيادة طفيفة للمغرب ، والمتساوين تقريبا كذلك في عدد المهاجرين ، وإذا أخذنا المتوسط بين الأرقام الثلاثة



شديد أصبنا منذ الاستقلال ولا زلنا نعاني من لعنة البترول ، وأقول هنا (لعنة) لأن هذه الثروة تتحول من نعمة إلى نقمة علينا بسبب ما علمتنا من كسل واتكال وجمود في التفكير عما يمكن أن يصيبنا أو يصيب أبناءنا بعد زوال هذه الثروة الزائفة . ولعل أبسط مثال على هذا الجمود هو أننا لم نفكر في إيجاد مصادر أخرى للعملة الصعبة غير البترول ، وبالنظر إلى تجربة البلدان المجاورة فإن هذا البديل يعتمد على مصدرين أساسيين هما : السياحة ، وتحويلات أبناء الوطن المهاجرين بالخارج .

فبالنسبة للسياحة لا أخال الجزائر تقل جمالا عن تونس أو المغرب ، ومدن ساحلها الشمالي الشرقي (بداية من القالة إلى جيجل وبجاية) يمكن أن تكون من أجمل المصانف في العالم ، كما أن حظيرة الطاسيلي أو الهقار ليس لها مثيل لدى جيراننا ، ولكننا في نفس الوقت لا نملك حتى عشر ما لديهم من فنادق وهايكل استقبال سياحية ، وذلك بسبب عدم مرونة ووضوح القوانين ، أو عدم حل بعض الإشكالات العالقة كمشكل العقار بالنسبة للمستثمرين الأجانب، وفوق هذا كله فإن هذه القوانين من الكثرة بحيث تشكل أرمادة أو ترسانة ، ونبقى في الأخير نتحجج دائما بالأوضاع الأمنية .

في سنة 1994 تقدم رجل أعمال جزائري بطلب إلى ولاية تيبازة لإنشاء قرية سياحية على ساحل البحر يمكن أن تستخدم عشرات الشبان ، وبعد سنتين كاملتين تلقى رسالة من والي الولاية يقول فيها: بخصوص مشروعكم يمكنكم الاتصال بأعواني لتسهيل مهمتكم !! وقد

صرح المستثمر بهذه الحادثة لوسائل الإعلام آنذاك .

فهل من المعقول أن يجد رجل أعمال جزائري كهذا كل التسهيلات للاستثمار في البرازيل أو في جنوب إفريقيا أو في أي بلد آخر ، ولا يجد ذلك في بلده ؟؟؟ مع أنه بهذا المشروع يكون قد أثار انتباه المسؤولين مبكرا إلى أهمية الاستثمار في مجال السياحة .

صحيح أنه يوجد في الجزائر حاليا فندق الشيراتون (وهو أجنبي) ، وكان فيها سابقا فندق الهيلتون (الميركير حاليا) ، إضافة إلى الأوراسي ، والجزائر ، السفير إلى غير ذلك ... سواء في العاصمة أو في غيرها من المدن ، لكن تجب الإشارة هنا إلى أن هذه الفنادق على درجة عالية من الجودة ، بينما المطلوب أن تكون هايكل الاستقبال السياحية متنوعة وعلى مختلف المستويات ، ففي المغرب مثلا يمكنك أن تختار الفندق الذي ترغب في الإقامة فيه حسب إمكانياتك المادية ، تماما مثلما تختار وسيلة النقل التي تلائمك من عربة الحصان إلى سيارة المرسيدس .

وعندما نتحدث عن السياحة لا يفوتنا هنا أن نتحدث عن قطاع هام يرتبط بها ارتباطا وثيقا ، إلا وهو قطاع الصناعة التقليدية ، لأن السائح يرغب في شراء ما يذكره بالبلد الذي يزوره ، لذلك يشتري من ذلك البلد ما لا يجده عادة في بلده، كالفخار التونسي والعباءة المغربية ، فلماذا لا نقول مثلا: زربية غرداية ، أو برنوس البيض والجلفة ، أو جبة قسنطينة وتلمسان ؟؟؟ ويعلم الله لو أننا أعطينا الاهتمام الكافي لهذا القطاع كم سيساهم في الناتج القومي للوطن ، وكم سيمتص من

الأيدي العاملة والعاطلة . أما بالنسبة لتحويلات جاليتنا بالخارج ، فإن الحل يكمن في نظرتنا في وضع المحفزات الضرورية لجلب هذه الأموال إلى الوطن ، ولو كان المجال يتسع هنا لأشرنا إلى بعض الإجراءات المحفزة التي اتخذتها دول الجوار لفائدة أبنائها المهاجرين بغية تحقيق هذا الهدف ولعل أبسط الإجراءات الواجب اتخاذها هو معالجة الخلل الذي تعاني منه سوق الصرف في الجزائر ، حيث بدأت الدولة منذ الدخول في الإصلاحات الاقتصادية بفتح سوق الصرف جزئيا وعلى مراحل، وبالرغم من التقارب الكبير الذي حدث في السنوات الأخيرة بين سعري الدينار في السوقين الرسمية والموازية إلا أننا لم نتمكن لحد الآن من القضاء نهائيا على هذه الأخيرة .

يبقى أن نذكر في الأخير بأننا أشرنا إلى ما يمكن الاعتماد عليه من مصادر متوفرة وسهلة الاستغلال ومضمونة النتائج في المدى القصير للعملة الصعبة ، أما الأحسن من هذا كله فهو النهوض بالاقتصاد ورفع معدلات النمو وتطوير وترقية الصادرات بالقدر الذي يسمح بمعالجة الخلل الدائم في تركيبتها ، إذ أن لعنة البترول جعلت 95 ٪ من مصادرها عبارة عن محروقات ، بينما الـ 5 ٪ الباقية تشمل كل ما يمكن أن تصدره الجزائر من غير البترول والغاز ، وذلك بالرغم من اتساعها وثرانها وتنوع مصادرها .

الم يحن الوقت بعد لالتفات إلى أنفسنا لتأسيس ركائز للاقتصاد الوطني لا تزول بزوال الحكومات والأشخاص ونحفظ للأجيال حقوقها المادية والمعنوية .